

## قراءات كتب بالعربية

### حق العودة مقدس وقانوني وممكن\*

سلمان أبو ستة

بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

2001، 211 صفحة.

سلمان أبو ستى، في الأساس، مهندس. وبهذه الصفة، ولخبرته العالية في هذا الحقل الدقيق من المعرفة، انكب على دراسة جغرافية فلسطين وطبوغرافيتها وخرائطها بدقة، وتوصل إلى نتائج مثيرة منها أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم ممكنة من غير ترحيل أي يهودي. ولتدعيم هذه الفكرة يفند الكاتب، بالأرقام التفصيلية، زريعة ضيق المساحة وعدم كفاية موارد المياه التي تستند إسرائيل إليهما في رفض عودة اللاجئين إلى ديارهم، ويشرح كيف أن الادعاء الإسرائيلي، والدولي أيضاً، بأن العودة مستحيلة عملياً، إنما هو ادعاء باطل، لأن 78% من اليهود يعيشون في 14% فقط من مساحة إسرائيل، و 22% يعيشون في 86% من المساحة. وفي هذه الحال لو عاد جميع اللاجئين في لبنان إلى الشمال الفلسطيني، وجميع اللاجئين في غزة إلى المنطقة الجنوبية، وغادر المنطقتين جميع المستوطنين اليهود إلى المنطقة الوسطى، لما زادت الكثافة السكانية في هاتين المنطقتين على 5%، ولما ارتفعت الكثافة السكانية العامة إلى أكثر من 482 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وهذا رقم مقبول جداً. ولتحقيق هذا الأمر، لن يكون على إسرائيل أن تفعل شيئاً إلاّ نقل 154 ألف إسرائيلي من الجليل إلى المنطقة الوسطى، و 78 ألف

\* راجع هذا الكتاب صقر أبو فخر.

إسرائيلي من المنطقة الجنوبية إلى المنطقة الوسطى أيضاً. وعملية النقل هذه تتيح عودة أكثر من 400 ألف لاجئ من لبنان، ونحو 800 ألف لاجئ من غزة.

أمّا مسألة التعويض المنصوص عليه في القرار 194، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، والذي يتضمن حق العودة أيضاً، فيؤكد الكاتب أنه ليس بديلاً من حق ملكية الأرض أبداً، إنما هو تعويض عن الخسائر المادية والمعنوية طوال أعوام التهجير. ويحدد قيمة التعويض، في حد الأدنى، بنحو 500 مليار دولار بحسب أسعار سنة 2000.

لتحقيق إمكان عودة اللاجئين إلى فلسطين يقترح الكاتب تأليف "هيئة أرض فلسطين" لتكون في منزلة الحارس على الحقوق المادية للشعب الفلسطيني، والتي سيكون في رأس مهماتها:

- (1) تمثيل الحقوق المادية لجميع الفلسطينيين، بمن فيهم فلسطينيو 1948.
- (2) توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة، والمطالبة بها، ومنع بيعها، والعمل على استرجاعها.

- (3) المطالبة بالتعويض عن استغلال الأراضي والأملاك والمعاناة المعنوية للشثات الفلسطيني، على ألا تشمل التعويضات الأراضي والمباني، لأن الوطن لا يباع.

يقدم الكاتب لأفكاره واقتراحاته بلغة شديدة التفاؤل والثقة بالمستقبل، فيقول: "عندما يأتي الوقت لتحقيق حق العودة فإن تنفيذ ذلك لا يشكل مشكلة عملية [...]".

وعندما يعود اللاجئون لا تحتاج رحلتهم بالباص إلى أكثر من ساعة أو ساعتين، إذ يعود سكان قضاء بئر السبع وغزة والرملة ويافا من قطاع غزة متجهين شمالاً، ويعود سكان الوسط من الضفة الغربية متجهين غرباً، ويعود سكان الجليل من سورية ولبنان متجهين جنوباً، وتعود كل قرية إلى مكانها المعروف والمحدد على الخرائط بدقة" (ص 47). ولا يغيب عن بال الكاتب أن يتساءل: "هل توافق إسرائيل على عودة اللاجئين؟" (ص 48). وهو يعتقد أن موافقة إسرائيل على حق العودة غير واردة في الوقت الحالي. لكن هذا الأمر يجب ألا يعوق الفلسطينيين عن الإصرار الدائم والدائب على استرجاع حقوقهم. وفي هذا السياق يكشف، استناداً إلى تقارير مراقبي لجنة الهدنة المحفوظة في أرشيف الأمم المتحدة، عن واحدة من أبشع جرائم الحرب الإسرائيلية، هي حرق أكثر من 28 شخصاً من أهالي طيرة حيفا أحياء في 25 تموز/يوليو 1948، ثم يعيد رواية الجريمة على لسان الشهود الذين ظلوا في قيد الحياة وتمكنوا من الوصول إلى نابلس وصيدا حيث أدلوا بأقوالهم. وفي الكتاب لائحة بأسماء أربعين شهيداً ومفقوداً هم ضحايا هذه المجزرة المنسية. ولا يكتفي المؤلف بهذا، بل

يبادر إلى دراسة مشكلة الحدود بين سورية وفلسطين التي كانت أولى النقاط المستعصية في المفاوضات السورية - الإسرائيلية، ثم يعالج تفصيلات هذا الأمر استناداً إلى الخرائط القديمة، ويقترح عدم التمسك بخط الرابع من حزيران/يونيو 1967 في أي مفاوضات مع إسرائيل، لأنه خط مائع لا مرجعية قانونية له، ولم يتم تثبيته في أي معاهدة أو اتفاقية، كما أنه حصيلة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المنطقة المجردة من السلاح منذ سنة 1951 حتى سنة 1956. ويؤكد الكاتب أن من الملائم العودة إلى خط الهدنة في 20 تموز/يوليو 1949 والتمسك به، لأن هذا الخط يحدد المواقع السورية داخل فلسطين وليس على حدودها، وينتزع المناطق المجردة من السلاح من يد إسرائيل، ويجعل سورية دولة مشاطئة لنهر الأردن وبحيرة طبرية، ويضمن حقوق القرى الفلسطينية الحدودية في الأرض والمياه. وهذه القرى هي: كراد الغنامة، وكراد البقارة، ومنصورة الخيط، وبردة، والحمة، والنقيب، والسمره.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)